

**Exhibit no. 1**  
**Preamble (paragraph b) and Articles 7 and 20**  
**of the Lebanese Constitution**

**Preamble (paragraph b) and Articles 7 and 20 of the Lebanese Constitution**

**Preamble:**

b. (...) Lebanon is also a founding and active member of the United Nations Organization and abides by its covenants and by the Universal Declaration of Human Rights. The State shall embody these principles in all fields and areas without exception.

**Article 7:**

All Lebanese shall be equal before the law. They shall equally enjoy civil and political rights and shall be bound equally by public obligations and duties without any distinction.

**Article 20:**

Judicial power shall be exercised by courts of various degrees and jurisdictions. It shall function within the limits of an order established by the law and offering accordingly the necessary guarantees to judges and litigants. The law shall determine the conditions and limits of judicial guarantees. Judges shall be independent in the exercise of their tasks. (...).

الدستور اللبناني

اعيد العمل به بموجب القرار رقم ١٢٩ تاريخ ١٩٤٣/٠٣/١٨	اوقد العمل به بموجب القرار رقم ٤٦٤ تاريخ ١٩٤٣/١١/١٠ (٧)	اعيد العمل به بموجب القرار رقم ٤٨٣ تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢
يللي القانون الدستوري تاريخ ١٩٤٣/١٠/٠٩ تأسيس (٩) صك الانتداب الفرنسي على لبنان		

## الباب الأول أحكام أساسية

### مقدمة الدستور

اضيفت هذه المقدمة بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١:

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع ابنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور (٨) والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية (٩) وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة (١٠) ومتزلم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١١). وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق وال المجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية (١٢)، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبعتها حرية الرأي والعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية

(٦) إن هذا القرار أوقف تطبيق مواد الدستور المتعلقة بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كل شيء تختلف فيه هذه المواد أحکامه.

(٧) أوقف هذا القرار تطبيق الدستور اللبناني بموجب المادة ٢ منه، ثم الغيت هذه المادة بموجب القرار رقم ٤٨٣ تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢.

(٨) راجع المادة الأولى من هذا القانون الدستوري التي حددت حدود لبنان.

(٩) راجع القانون تاريخ ١٩٤٥/٤/٩ المتعلق بتصديق ميثاق جامعة الدول العربية.

(١٠) راجع القانون تاريخ ١٩٤٥/٩/٢٥ المتعلق بتصديق ميثاق الأمم المتحدة.

(١١) راجع المعايدة تاريخ ١٩٤٨/١٢/١٠ المتعلقة بالإعلان العالمي لشرعية حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

(١٢) إن النظام البرلماني هو النظام القائم على التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية، كون كل سلطة تمارس رقابتها على الأخرى.

## الدستور اللبناني

قانون دستوري  
صدر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦

### الدستور اللبناني وتعديلاته

معدل بموجب القانون الدستوري والقانون الدستوري والقرار رقم ١٢٩ الذي ألغى القرار رقم ٢٤٦/ل.ر. والقرار رقم ٢٤٧/ل.ر. والقانون الدستوري والقانون الدستوري والقانون الدستوري والقانون الدستوري والقانون الدستوري والقانون رقم ١١ والقانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١ تطبيقاً لوثيقة الوفاق الوطني الوثيقة والقانون الدستوري رقم ٤٦٤ تاريخ ١٩٩٠/١٠/١٩ والقانون الدستوري رقم ٦٨٧ تاريخ ١٩٩٨/١٠/١٣ والقانون الدستوري رقم ٥٨٩ تاريخ ٢٠٠٤/٠٩/٠٤ اوقد العمل به جزئياً بموجب القرار رقم ٥٥/ل.ر اعيد العمل به بموجب القرار رقم ١/ل.ر اوقد العمل به جزئياً بموجب القرار رقم ٢٤٦/ل.ر تاريخ ١٩٣٩/٠٩/٢١
--

(١) إن القرار رقم ١٢٩ تاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ صادر عن المفوض السامي الفرنسي، وقد أعاد تطبيق الدستور بموجب المادة ٢ منه.

(٢) إن القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٨/٥/٢٢ ينطبق بتعديل مؤقت للمادتين ٤٩ و ٧٣ من الدستور.

(٣) إن القانون الدستوري الصادر في ١٩٧٦/٤/٢٤ ينطبق بتعديل مؤقت للمادة ٧٣ من الدستور.

(٤) يرمي هذا القانون إلى تحديد العدد المعتمد لاحتساب النصاب بصورة استثنائية.

(٥) إن هذا القرار أوقف مؤقتاً تطبيق الدستور اللبناني فيما يتعلق بتنظيم وسير السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

**المادة ٣ - تحدیل حدود المناطق\***  
لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون<sup>(١)</sup>.

**المادة ٤ - عاصمة لبنان\***  
لبنان الكبير جمهورية عاصمتها بيروت.

**المادة ٥ - العلم اللبناني\***  
عدل نص المادة ٦ بموجب المادة الوحيدة من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١٢/٧ على الوجه التالي:  
العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر اقساماً افقية تتوسط الارزة القسم الأبيض بلون أخضر. أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرتين معاً. وأما الارزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي ويكون حجم الارزة موازياً لثالث حجم القسم الأبيض.

## الفصل الثاني في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

**المادة ٦ - الجنسية اللبنانية\***  
إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وقدانها تحدد بمقتضى القانون<sup>(٢)</sup>.

**المادة ٧ - مساواة اللبنانيين أمام القانون\***  
كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

**المادة ٨ - صيانة الحرية الشخصية\***  
الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن ان يقبض على احد او يحبس او يوقف الا وفقاً لأحكام القانون<sup>(٣)</sup> ولا يمكن تحديد جرم أو تعين عقوبة إلا بمقتضى القانون<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع المرسوم التشريعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (تنظيم الإداري).

(٢) - راجع القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩ (قانون الجنسية اللبنانية).

- راجع القانون تاريخ ١٩٤٦/١/٣١ المتعلق بالجنسية اللبنانية.

(٣) اي القانون رقم ٣٢٨ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢ (قانون اصول المحاكمات الجزائية).

(٤) على سبيل المثال: قانون القوibات رقم ٣٤٠ تاريخ ١٩٤٣/٣/١، مع الاشارة الى ان هذه المادة تتماشى مع المبدأ القانوني العام "لا عقوبة من دون نص" المنصوص عنه في المادة الاولى من قانون القوibات.

والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوارثها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الانماء المتوازن للمناطق تقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح - إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فكل لبناني الحق في الاقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأي سلطة تاًقظ ميثاق العيش المشترك.

## الفصل الأول في الدولة وأراضيها

**المادة الأولى - حدود الدولة اللبنانية\***

عدل نص المادة الأولى بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ على الوجه التالي:

لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وقيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً:

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورنت) مارا بقرى معصورة -

حيث - بيش - فيصان على على قريتي بربينا ومطربا، وهذا الخطتابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.

غرباً: البحر المتوسط.

**المادة ٢ - التخلّي عن الأراضي اللبنانية\***

لا يجوز التخلّي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنها.

مع انتخاب اول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفى يستحدث مجلس للشيوخ<sup>(٣)</sup> تمثل فيه جميع العائلات الروحية وتحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

#### المادة ٢٣ -

الفى نص المادة ٢٣ بموجب المادة ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١٠/١٧.

#### المادة ٢٤ - تأليف مجلس النواب

عدل نص المادة ٢٤ بموجب المادة ٢ من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١٠/١٧، وبموجب المادة ٣ من القرار رقم ١٢٩ تاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ التي الغيت بموجب المادة ٤ من القرار رقم ٤٦٤ تاريخ ١٩٤٣/١١/١٠ التي الغيت بموجب القرار رقم ٤٨٣ تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢، ثم الفي بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١٢١ واستبدل بالنص التالي:

يتتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء<sup>(٤)</sup>.

اضيف النص التالي إلى المادة ٢٤ بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١:

وإلى ان يضم مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفى، توزع المقاعد النياية وفقاً للقواعد الآتية:

- أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
- ب - نسبياً بين طوائف كل من الفتىدين.
- ج - نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النياية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون<sup>(٥)</sup> والمคาด التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

#### المادة ٢٥ - حل مجلس النواب\*

الفى نص المادة ٢٥ بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١٢١ واستبدل بالنص التالي:

(٣) لم تصدر حتى تاريخه لية نصوص متعلقة باستحداث مجلس للشيوخ.

(٤) راجع القانون رقم ٢٥ تاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٨ المتطرق بانتخاب اعضاء مجلس النواب.

(٥) المقصود "بهذا القانون" القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١.

#### المادة ٢٦ - المجلس الدستوري\*

عدل نص المادة ١٩ بموجب المادة ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١٠/١٧ ثم بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١ على الوجه التالي:

ينشأ مجلس دستوري<sup>(١)</sup> لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنوابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترض بها قانوناً في ما يتعلق حصرياً بالأحوال الشخصية وحرية الععتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني. تحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

#### المادة ٢٧ - السلطة القضائية\*

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها و اختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاء وللمتقاضين الضمانات اللازمة.

اما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم وتتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتتفذ باسم الشعب اللبناني<sup>(٢)</sup>.

#### المادة ٢٨ - أهلية الانتخاب\*

لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن توفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

#### الفصل الثاني السلطة المشتركة

#### المادة ٢٩ - مجلس الشيوخ\*

الفى نص المادة ٢٦ بموجب القانون رقم ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١٠/١٧، ثم حل النص الثاني محل النص الملغى بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١:

(١) انشى المجلس الدستوري بموجب القانون رقم ٢٥٠ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٤.

(٢) راجع المرسوم الاشتراكي رقم ٩٠ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ (قانون اصول المحاكمات المدنية) المادة ٥٣٧ التي اشترطت صدور الحكم باسم الشعب اللبناني.